

Distr.: General
24 January 2007
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات

الدورة الخمسون

فيينا، ١٢ - ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٧

البند ٦ (ب) ٣٤ من جدول الأعمال المؤقت*

الاتجار بالمخدرات وعرضها بصورة غير مشروعة:

متابعة الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة:

خطة العمل بشأن التعاون الدولي على إبادة المخاصيل

المخدرة غير المشروعة وبشأن التنمية البديلة

تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية البديلة، بما فيها التنمية البديلة

الوقائية مع إيلاء المراعاة الواجبة لحماية البيئة

تقرير المدير التنفيذي

ملخص

أعد هذا التقرير عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٣/٢٠٠٦ المعنون:
"تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية البديلة، بما فيها التنمية البديلة الوقائية مع إيلاء
المراعاة الواجبة لحماية البيئة". ويورد التقرير موجزاً عن نشاط مكتب الأمم المتحدة المعني
بالمخدرات والجريمة في المجالات التي يشملها القرار، ويقدم توصيات لاتخاذ مزيد من
الإجراءات.



المحتويات

| الصفحة | الفقرات | |
|--------|---------|--|
| ٣ | ٧-١ | أولاً- مقدمة..... |
| | | ثانياً- دور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تعزيز التنمية البديلة والتنمية الوقائية البديلة..... |
| ٤ | ١٠-٨ | ثالثاً- تعاون الدول الأعضاء في مجالي التنمية البديلة والتنمية الوقائية البديلة..... |
| ٥ | ١٩-١١ | رابعاً- تمويل التنمية البديلة..... |
| ٧ | ٢٥-٢٠ | خامساً- استنتاجات..... |
| ٩ | ٣٠-٢٦ | سادساً- توصيات..... |
| ١٠ | ٣٧-٣١ | |

أولا - مقدمة

١ - منذ أن اقترح مفهوم التنمية البديلة لأول مرة بصفته وسيلة لمكافحة زراعة المحاصيل غير المشروعة، أقرت الدول الأعضاء بالحاجة إلى بذل جهود متضافرة في التعاون على مستوى السياسات والموارد والتقنيات، بغية النجاح في توفير حوافز تشبث المزارعين عن اللجوء إلى هذه الزراعة. ومع مرور الوقت، ردت الجهات المانحة بشكل إيجابي وعملت، في إطار مبدئي المسؤولية المشتركة والنهج المتوازن، على تقديم الموارد المالية والتقنية للدول الأعضاء التي تُنتج فيها محاصيل غير مشروعة، من أجل تنفيذ نُهج موجهة نحو التنمية البديلة للحد من زراعة شجيرة الكوكا وحشخاش الأفيون. وفي المقابل، استجابت الدول الأعضاء التي تنفذ برامج التنمية البديلة بإنشاء وكالات وطنية تعنى بهذه التنمية، أو السهر على تعزيزها، وتخصيص الموارد المالية والبشرية والتقنية لها، وتهيئة بيئة سياسية ملائمة لمواجهة مشكلة المحاصيل غير المشروعة.

٢ - وبالرغم من أن زراعة شجيرة الكوكا غير المشروعة شهدت انخفاضا بنسبة ٢٨ في المائة في منطقة الأنديز في الفترة الممتدة بين سنتي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥، لا تزال هناك عراقيل ينبغي مواجهتها بغية ضمان استمرارية تخفيض زراعة المحاصيل غير المشروعة. وثمة مجال يستحق مزيدا من الاهتمام، ألا وهو الوصول إلى الأسواق. فلا يزال تأمين منافذ لتسويق منتجات برامج التنمية البديلة عائقا رئيسيا يعترض تنفيذ المشروع تنفيذا ناجحا. وفي كثير من الأحيان، تصطدم الدول الأعضاء بالحواجز التجارية، وارتفاع التعريفات الجمركية والرسوم المفروضة على الاستيراد، والمنافسة المدعومة، وغموض اتفاقات التجارة التفضيلية.

٣ - ومما يؤسف له أن الأنشطة المضطّعة المصطلح بها في مجال التنمية البديلة لم تُفض إلى تخفيض المحاصيل غير المشروعة فحسب، بل إنها آلت بالمزارعين والمُتجّرين إلى زراعة قطع أرضية أصغر مساحة في مناطق نائية، وغالبا ما يتم ذلك على حساب المتنزهات والمناطق الطبيعية المحمية ويؤثر فيها سلبا. ويفرض هذا الواقع تحديات جديدة تتصل بمسألتي نقل الزراعة إلى أماكن أخرى وانتشارها، مما يقتضي اتباع نهج ابتكارية.

٤ - ويختلف الوضع في جنوب شرقي آسيا عما يجري في منطقة الأنديز، وي طرح مجموعة مختلفة من التحديات. فقد شهد جنوب شرقي آسيا منذ عام ١٩٩٨ انخفاضا هائلا في زراعة حشخاش الأفيون بلغت نسبته ٨٥ في المائة. وبالرغم من أن هذه الجهود كانت بمثابة حملات ناجحة، فقد أدت إلى تضاعف حدة الفقر المستشري وتفاقم مشكلة النقص الغذائي وازدياد الاستخدام العشوائي لأخشاب الغابات والأراضي المحمية.

٥- ونتيجة لسياسة القضاء على الزراعة غير المشروعة وإنفاذ القوانين، جرى نقل الزراعة من بعض المناطق إلى أماكن أخرى في البلد أو المنطقة بغية التعويض عن خسارة الدخل الذي كانت تدره سابقاً زراعة خشخاش الأفيون. وأدى اتجاه زراع المحاصيل غير المشروعة نحو التوغل في الغابات وزراعة قطع أرضية صغيرة متعدّدة إلى ارتفاع معدلات اجتثاث أشجار الغابات والمناطق المحمية (محميات وحدائق وطنية) وتضرّرها بأشكال أخرى.

٦- وبغرض التصدي لهذه التحدّيات، أقرّت الدول الأعضاء بضرورة بذل جهود إضافية لفتح الأسواق وتمكين منتجات التنمية البديلة من الوصول إليها مثلها في ذلك مثل المنتجات الأخرى. وينبغي، فضلاً عن ذلك، مضاعفة الجهود لوضع برامج من أجل تنمية بديلة ملائمة للبيئة، تتبع نهجاً ابتكارية للنظر في العلاقة بين زراعة المحاصيل غير المشروعة والأضرار البيئية، وتربط التنمية الريفية التقليدية بأهداف التنمية البديلة وغاياتها، وتجعل أنشطة التنمية البديلة تتماشى مع السياسات والاستراتيجيات الوطنية المتبعة في مجال مكافحة المخدرات وتحقيق التنمية.

٧- ويتضمّن هذا التقرير تفاصيل عن التقدّم المحرز حتى الآن في تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٣/٢٠٠٦. وبالرغم من استمرار وجود مسائل عالقة مهمة فيما يخص تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال، وهي مسائل ينبغي للدول الأعضاء النظر فيها وإيجاد حل لها، فقد تحقّق عموماً تقدّم إيجابي في أنشطة التنمية البديلة التقليدية. أما عن التنمية البديلة الوقائية، فيبدو أن المجتمع الدولي لم يأخذ بعد بهذا المفهوم على النحو التام، ربما جرّاء سوء الفهم أو عدم الاعتراف بضرورة اتخاذ إجراءات وقائية للتقليل من إمكانية اللجوء إلى زراعة المحاصيل غير المشروعة، وللنظر في مسائل أخرى متعلقة بهذه الزراعة، مثل نقلها إلى أماكن أخرى وهجرة اليد العاملة.

ثانياً- دور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تعزيز التنمية البديلة والتنمية الوقائية البديلة

٨- لا يزال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) يعتبر التنمية البديلة الوسيلة الأساسية للتخفيض من زراعة المحاصيل غير المشروعة أو القضاء عليها، وللنظر في العوامل التي تدفع الفلاحين إلى اللجوء إلى زراعة المحاصيل غير المشروعة. وما انفكّ المكتب يضغط في هذا الصدد بدور المحفّز المنوط به، بغرض تشجيع الأوساط الإنمائية الدولية برمتها على مزيد من الالتزام السياسي وعلى تكثيف الدعم المقدم لبرامج التنمية البديلة. وتكتسي

المساعدة التقنية المباشرة التي يقدمها المكتب للدول الأعضاء نفس القدر من الأهمية، سواء على تعزيز القدرات الوطنية أو في مجال الأنشطة الميدانية عبر مكاتبه الميدانية وموظفيه التقنيين في المقر. وقد أدت المساعدة التقنية التي قدمها المكتب أيضا دورا حاسما في صياغة سياسة مكافحة المخدرات بوجه عام، وفي التنمية البديلة تحديدا، في عدد من البلدان من ضمنها باكستان وبوليفيا وبيرو وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفيت نام وكولومبيا وميانمار.

٩- وبغرض زيادة وعي الجهات المانحة في مجال التنمية الدولية بالطابع الشامل لمشكلة زراعة المحاصيل غير المشروعة، بدأ المكتب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ يشارك في أشغال الهيئة المانحة العالمية من أجل التنمية الريفية. وتهدف مشاركة المكتب في الهيئة إلى ضمان مراعاة أهداف تدخلات التنمية البديلة وإجرائاتها في أنشطة التنمية الزراعية والريفية التقليدية.

١٠- وقد حدّد المكتب أيضا مشاركته في الهيئة كوسيلة لإيجاد الزخم الضروري للأخذ بمفهوم التنمية البديلة. وإذا أمكن توسيع نطاق برامج التنمية الزراعية والريفية التقليدية لتشمل مناطق معرضة لمخاطر زراعة المحاصيل غير المشروعة أو لهجرة اليد العاملة منها، آنذاك سيتسنى للمساعدة الإنمائية أن تؤثر في شريحة واسعة من السكان لم تستفد حتى الآن من أي مساعدة مماثلة. ومن المنطلق ذاته، إذا أمكن توسيع نطاق البرامج التقليدية لتشمل البرامج الحالية بصورة غير مباشرة أو تدعمها مباشرة في المناطق التي تُزرع فيها محاصيل غير مشروعة، فستكون هناك فرص مزيدة لتعزيز برامج التنمية البديلة وتأمين نجاحها واستمراريتها.

ثالثا- تعاون الدول الأعضاء في مجالي التنمية البديلة والتنمية الوقائية البديلة

١١- لقد بدأ بعض الدول الأعضاء مثل بيرو وكولومبيا يعمل، انطلاقا من مبدأ المسؤولية المشتركة، على زيادة حجم الموارد المالية والتقنية الوطنية المخصصة للتنمية البديلة، عبر اتخاذ ترتيبات ابتكارية لتقاسم التكاليف. فقد تعهد حاكم مقاطعة أنتيوكيا في كولومبيا، مثلا، بتقديم الدعم الكامل لبرنامج خاص بالتحريج بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

- ١٢ - وقد وافقت الحكومة الإيطالية على دعم مشاريع في بيرو وكولومبيا، في إطار آلية التنمية النظيفة التابعة لبروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ،^(١) كما أعربت عن الاهتمام نفسه بدعم مبادرات مماثلة في جنوب شرقي آسيا.
- ١٣ - وقد تعاون المكتب مع المبادرة الدولية التي أطلقتها الحكومة الكولومبية تحت عنوان "المسؤولية المشتركة"، الموجهة نحو تسليط الضوء على الطابع عبر الوطني لمشكلة المخدرات.
- ١٤ - واضطلعت حكومة اليابان، عبر صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، بدور أساسي في دعم مشروع مشترك بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والمكتب، في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية للنظر في مرحلة ما بعد القضاء على زراعة الأفيون.

تيسير الوصول إلى الأسواق

- ١٥ - يعمل المكتب، في إطار برنامجه الخاص بالمساعدة الشاملة، على تحديد مستوى الطلب في الأسواق ومقارنته بالعرض الذي يمكن أن تقدمه مشاريع التنمية البديلة. ويركز جانب التسويق في البرنامج بوجه خاص على منطقة الأنديز لأن البرامج ترسّخت فيها على نحو أفضل من غيرها.
- ١٦ - واستمر المكتب طوال عام ٢٠٠٦ في مساعدة الحكومة الكولومبية، في إطار خططها الوطنية للتنمية البديلة، من خلال أنشطة موجهة نحو تأمين الأسواق لمنتجات مشاريع التنمية البديلة، مثل البن والعسل واللبن الرائب وجوز الهند والكاكاو والبقول ضمن منتجات أخرى. وتستهدف البرامج مشروعاً يغطي منطقة تقارب مساحتها ٨٠ ٠٠٠ هكتار وتخص حوالي ٦ ٨٠٠ أسرة. كما تمكّن المكتب القطري التابع لمكتب المخدرات والجريمة في كولومبيا، من إقامة شراكات هامة مع القطاع الخاص لزيادة أثر برامج التنمية البديلة التي ينفذها، وشارك في حملة تسويق "منتجات السلام" التي قامت بها الحكومة الكولومبية وقدم لها الدعم.
- ١٧ - وقد استمر المكتب في تقديم الدعم لتعزيز المؤسسات والمنظمات الإنتاجية في ميتا وكاكييتا، في كولومبيا، عبر توفير المساعدة التقنية ودعم تسويق عدد من المواد المعتمد في إنتاجها على أساليب طبيعية مثل البن والكاكاو والعسل. ويجري حالياً تسويق العسل

(1) FCCC/CP/1997/7/Add.1، المقرر ١/م أ-٣، المرفق.

الطبيعي الخالص المنتج بفضل المشروع في ٢١ محلا من محلات سلسلة كبيرة من المتاجر متعدّدة الجنسيات في كولومبيا.

١٨- وبغية زيادة الاهتمام بمنتجات مشاريع التنمية البديلة وتشجيعها، شارك المكتب، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، في معرض تجاري للأغذية بعنوان: "Squisito"، استضافته منظمة سان باترينيانو الإيطالية غير الحكومية. وهذه المنظمة هي أكبر مركز في أوروبا للمعافاة من إدمان المخدرات، يعمل على إعادة اندماج مدمني المخدرات الشباب في نسيج المجتمع بفضل نظام للتدريب على اكتساب مهارات مهنية تخصصية يركز على إنتاج الأغذية وإعدادها وعلى حسن الضيافة. وقُدِّمت في ذلك المعرض منتجات التنمية البديلة التي سهر عليها المكتب في كولومبيا، مثل الكاكاو وأنواع البن الرفيعة الجودة والعسل ولباب النخيل والبقول. وشاركت في المعرض عدة شركات من القطاع الخاص، وأعربت عن اهتمام كبير بتسويق بعض المنتجات في أوروبا. بيد أن الاستفادة التامة من هذه الفرصة تستلزم زيادة القدرات الإنتاجية لأن العرض الحالي محدود. ومن أجل التغلب على هذا النقص على المدى القصير، يدرس المكتب إمكانية إقامة شراكة مع منظمات غير حكومية ومع القطاع الخاص لتشجيع عرض هذه المنتجات في أسواق متخصصة أصغر حجما، مع إدراج عنصر "المسؤولية الاجتماعية" في إطار خطة تسويق تلك المنتجات. وحظي هذا الحدث بتغطية صحفية واسعة في إيطاليا وساعد على التعريف بمفهوم التنمية البديلة لدى العموم.

١٩- وفي بيرو، يسعى المكتب إلى الاستفادة من النجاح الذي تحقّق في عام ٢٠٠٥، حيث بلغت قيمة مبيعات منشآت المزارعين التي يدعمها المكتب ٤٠ مليون دولار، من البن والكاكاو وزيت النخيل ولباب النخيل، وُجِّه ٩٠ في المائة منها نحو أسواق التصدير. ويُتوقّع أن تتجاوز مبيعات منتجات مشاريع التنمية البديلة في عام ٢٠٠٦ نظيراتها من عام ٢٠٠٥ بنسبة ٢٠ في المائة لتصل قيمتها إلى ٤٧,٨ مليون دولار. ولا تزال أسواق أوروبا (٦٠ في المائة) وأمريكا الشمالية (٣٨ في المائة) الوجهة الخارجية الرئيسية لمنتجات التنمية البديلة، غير أن محادثات أجريت مؤخرا مع القطاع الخاص في أمريكا الوسطى ومع نيوزيلندا تبشر بإيجاد مزيد من الأسواق.

رابعاً- تمويل التنمية البديلة

٢٠- يتضح من منظور التمويل عبر السنوات أن تشجيع سبل الرزق المستدامة من خلال التنمية البديلة ظل أبرز مجال مواضيعي في برنامج التعاون التقني التابع للمكتب. ففي نهاية عام ٢٠٠٦، استأثرت التنمية البديلة بحصة إجمالية بلغت نسبتها ٣٠,٥ في المائة (أي ما

يعادل ٣٩١ مليون دولار). وفي ضوء الولايات الجديدة المتعددة التي رأت النور وتقتضي التمويل، انخفضت الحصة النسبية المخصصة لتشجيع سبل الرزق المستدامة في إطار حافظة المشروع الحالي إلى ١٥,٤ في المائة (لتعادل ٩٦ مليون دولار)، ومع ذلك لا تزال ضمن المجالات المواضيعية الثلاثة الأولى.

٢١- وزاد تعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية خلال السنة الماضية. فقد شرع البنك الدولي في استراتيجيته الإنمائية المؤقتة الخاصة بأفغانستان، معربا عن تقدير خاص لأهمية الإسهامات التي قدّمها المكتب. وتم التوقيع على مذكرة تفاهم مع مصرف التنمية الآسيوي، وأجريت معه مشاورات، كما عبّر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية بدورهما عن رغبتهما في التعاون مع المكتب في هذا المجال، ويجري حاليا كذلك حوار مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية بشأن مبادرات خاصة في أمريكا اللاتينية والكاريبية.

٢٢- وانطلقت شراكة مع الوزارة الإيطالية لشؤون البيئة وحماية الإقليم البري والبحري بتمويل مشترك لثلاثة مشاريع في منطقة الأنديز، مركزة أساسا على الضرر الذي يلحق البيئة من جرّاء زراعة المحاصيل غير المشروعة. ويجري في بلدان أخرى استعراض مجموعة من المشاريع.

٢٣- وستنفذ ابتداءً من عام ٢٠٠٧، مبادرة جديدة تحت عنوان: "الشراكة العالمية لدعم التنمية البديلة"، تموّها ألمانيا والسويد. وتسعى المبادرة إلى وضع آليات وقدرات مؤسسية وتعزيزها للتنسيق بين السياسات وإدماج أهداف مكافحة المخدرات وتحليل قضاياها في برامج التنمية وخططها ومشاريعها؛ وتوسيع نطاق الأنشطة الإنمائية وامتدادها والرفع من جودتها في المناطق التي تُزرع فيها المخدرات غير المشروعة؛ وزيادة متن المعارف المتاحة للجهات المانحة الوطنية والدولية في مجال التنمية، بشأن الأنشطة الإنمائية المنفّذة في مناطق زراعة المحاصيل غير المشروعة.

٢٤- وثمة مبادرة جديدة تركّز على القطاع الخاص وتُعنّى بإجراء دراسة عن جدوى تنمية المحاصيل البديلة وتسويقها في أفغانستان. وأخيرا وليس آخرا، فقد أصبحت بعض البلدان المتلقية بدورها بلدانا مانحة (مثل كولومبيا)، ولا تزال تقدّم دعما ماليا وماديا قويا لبرامج التنمية البديلة التي يضطلع بتنفيذها المكتب.

٢٥- ولئن كانت كل واحدة من الشراكات تتسم بطابع خاص وتركز على مجال معيّن، فإن الهدف العام هو تعزيز هذه الشراكات على المستويين السياسي والتنفيذي لتحسين

الدراية وحشد الموارد وتعزيز القدرات العملية في مجال أنشطة التنمية البديلة التي يضطلع بها المكتب.

خامسا - استنتاجات

٢٦ - يبيّن التقدّم المحرز في تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٣/٢٠٠٦ الذي يستعرضه هذا التقرير، أن هناك التزاما متواصلًا من جانب الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمنظمات الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية. بيد أن الافتقار إلى موارد تقنية ومالية ثابتة عرقل ترجمة هذا الالتزام السياسي إلى أنشطة فعالة على أرض الواقع. وفي بعض الحالات، قد تضطر الحكومات المانحة إلى إعادة النظر في الدعم الذي تقدّمه لبعض برامج التنمية البديلة بسبب اللبس أو الغموض الذي يكتنف السياسات المتّبعة. وفي الوقت ذاته، وقفت الأولويات الأخرى والمصالح الوطنية في البلدان المانحة عائقًا أمام الجهود التي يبذلها المكتب سعياً إلى زيادة حجم الموارد المالية المخصصة للتنمية البديلة.

٢٧ - ورغم بعض الجهود التي بُذلت لتأمين الأسواق وتيسير الوصول إليها، لا تزال هناك حاجة للاضطلاع بالمزيد منها. ومما يتسم بنفس القدر من الأهمية، ضرورة اقتران الوصول إلى الأسواق برفع الدعم عن المنتجات الوطنية المنافسة. ومن المهم أيضاً، في هذا الصدد، مراعاة أثر بعض السياسات التجارية المحلية والأجنبية ونظم الأفضليات في تسويق منتجات التنمية البديلة. وتعتبر مشاركة القطاع الخاص بصورة فعّالة في تسويق المنتجات ودعمها أمراً حيويًا لنجاح المشاريع. فقد تمكنت غالبية المشاريع التي أشركت القطاع الخاص بنجاح من تحقيق أهداف التسويق، وتغلبت من ثم، على العقبات الرئيسية التي تعترض تنفيذ مشاريع إنتاجية.

٢٨ - ورغم وجود علاقة واضحة بين نهجي التنمية البديلة والريفية وهدفهما، لم تتحقق سوى إنجازات محدودة من حيث ضمان عمل النهجين جنباً إلى جنب في مجالات الاهتمام المشترك. وفي هذا السياق، لم يلتزم العديد من الأطراف المانحة التزاماً تاماً بعدد بالتنمية البديلة ولا أقر بأوجه الشبه بين النهجين والفوائد التي يمكن الوصول إليها بعد تجربة سنوات عديدة.

٢٩ - ولا يزال مبداء النهج المتوازن والمسؤولية المشتركة الإطار الذي تُقدّم من خلاله المساعدة من أجل التنمية البديلة. ويقر أغلب الدول الأعضاء، في هذا الصدد، بأهمية تحقيق توازن بين إنفاذ القوانين والقضاء على الزراعة غير المشروعة ودفع عجلة التنمية البديلة. بيد أن ما من جهود تضافرت حتى الآن في سبيل اعتماد مفهوم التنمية البديلة الوقائية بصفتها

وسيلة لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي تعيشه فئة سكانية ريفية مهمشة وضعيفة معرضة لمخاطر اللجوء إلى زراعة المحاصيل غير المشروعة.

٣٠- أما الوضع في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار فيستدعي من المجتمع الدولي اهتماما عاجلا ومستمرًا لمعالجة القضايا الناشئة في مرحلة ما بعد القضاء على زراعة الأفيون، وتوفير الرأسمال البشري والتمويلي والتقني اللازم لرفع مستويات الدخل وضمان الأمن الغذائي وتيسير الاستفادة من الرعاية الصحية، حفاظًا على استمرار تخفيض المحاصيل غير المشروعة.

سادسا- توصيات

٣١- ينبغي للمجتمع الدولي أن يقرّ، في إطار الجهود التي يبذلها لمواصلة تخفيض المحاصيل غير المشروعة، إقرارًا تامًا بأن استراتيجيات التخفيض الموجهة نحو التنمية طويلة الأمد وتقتضي اتباع نهج شامل يكفل مشاركة فعّالة من جميع الأطراف الحكومية والجهات الدولية المانحة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية المستفيدة.

٣٢- ويجب على المنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية والوكالات الإنمائية والدول الأعضاء أن توفر تمويلًا ثابتًا وكافيًا لبرامج التنمية البديلة ومشاريعها. إذ لا يمكن توقع وفاء المشاريع بجميع الأهداف الأصلية إذا كانت الأموال غير كافية ومتقطعة. وينبغي للجهات المانحة أن تضع هذا الأمر في الحسبان عند اتخاذ قرارات لتمويل المشاريع ويتوجب على الوكالات الإنمائية أن تراعيه عند تصميم المشاريع.

٣٣- وينبغي بذل جهود إضافية لزيادة وعي الأوساط الإنمائية والمالية الدولية بأهمية إدراج أنشطة مكافحة المخدرات الموجهة نحو التنمية في برامجها الإنمائية الوطنية التي تنفذها لصالح الدول الأعضاء عموماً. ويتوجب على الدول الأعضاء المعنية والمشاركة وعلى المجتمع الدولي العمل على تعميم مراعاة التنمية البديلة في برامج التنمية العامة، والسعي كلما أمكن، إلى إدراج مسألتَي زراعة المحاصيل غير المشروعة والتنمية البديلة في المشاورات مع البنك الدولي على ورقات استراتيجيات الحد من الفقر.

٣٤- وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل جهوداً لدعم الدول الأعضاء التي تنفذ مشاريع التنمية البديلة الوقائية بوصفها استراتيجية للتقليل من إمكانية لجوء السكان المهمشين إلى زراعة المحاصيل غير المشروعة ومعالجتها وحنيتها أو إلى أنشطة ذات صلة.

٣٥- ولا يزال القطاع الخاص عنصرا رئيسيا في وضع البرامج الناجحة في مجال التنمية البديلة، وينبغي للمكتب أن يستمر، في هذا الصدد، في تعزيز الشراكات التآزرية وتشجيعها للتعرف على منتجات برامج التنمية البديلة وإنتاجها وتسويقها.

٣٦- وينبغي للمكتب والدول الأعضاء المعنية العمل على وضع نهج ابتكارية لمعالجة مسألة زراعة المحاصيل غير المشروعة وأثرها في البيئة. وسيواصل المكتب في هذا الصدد حوار مع الدول الأعضاء والبنك الدولي لدراسة إمكانية استخدام آلية التنمية النظيفة التابعة لبروتوكول كيوتو، بصفتها أداة لمعالجة قضايا التنمية وتغير المناخ العالمي على السواء.

٣٧- وسيواصل المكتب أيضا مشاركته في الهيئة المانحة العالمية من أجل التنمية الريفية، بغية زيادة وعي الأوساط الإنمائية عموما بالحاجة إلى تعميم مراعاة التنمية البديلة وأهداف مكافحة المخدرات في برامجها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية وإلى تمويل برامج التنمية الريفية في الدول الأعضاء المتأثرة بزراعة المحاصيل غير المشروعة.